

الفصل الثاني سياسات بنك السودان

في إطار السياسة الاقتصادية الكلية للدولة يقوم بنك السودان بوضع وتنفيذ السياسة المصرفية الشاملة والسياسة النقدية والتمويلية، مع الأخذ في الاعتبار المستجدات العالمية وأهمية تطوير ومواكبة الجهاز المصرفي للمعايير المالية والمصرفية .

تستهدف السياسة المصرفية الشاملة موضوعات عدة من بينها إدارة السياسة النقدية وتنمية الجهاز المصرفي وتطوير إدارة السيولة وتنظيم سوق النقد الأجنبي وإدخال التقنية المصرفية والتأصيل. بدأت هذه السياسة بوضع برامج عمل سنوية محددة، وقد تواصل العمل فيها طيلة عام ٢٠٠٤. ومن أهم أهداف السياسة تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٥% و نسبة تضخم لا تتجاوز ٦,٥% في المتوسط خلال العام، ومعدل نمو في عرض النقود بنسبة ٢٥% خلال العام، والمحافظة على مرونة واستقرار سعر الصرف وتحقيق السلامة المصرفية.

سنتناول أداء سياسات بنك السودان في محورين هما :-

أ- السياسة المصرفية الشاملة خلال عام ٢٠٠٤ م .

ب- السياسة النقدية والتمويلية خلال عام ٢٠٠٤ م.

(أ) أداء السياسة المصرفية الشاملة خلال عام ٢٠٠٤ م:

فيما يلي استعراض لأداء السياسة المصرفية الشاملة خلال عام ٢٠٠٤م حسب المحاور

التالية :

١ - رقابة وتنمية الجهاز المصرفي :

تعضيداً لبرنامج الإصلاح المالي و المصرفي ، استفاد بنك السودان من العون الفني لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في تطبيق برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) Financial Sector Assessment Program والعمل على بلورة التوصيات الصادرة منهم والاتفاق على برنامج للتنفيذ.

كذلك استمر العمل في تفعيل أنظمة الضبط المؤسسي وتطبيق الشفافية والإفصاح في المصارف ، كما تم تطبيق معايير الصلاحية للإدارة الخاصة بالحد الأدنى للمؤهلات العلمية والخبرة العملية الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصارف (Fit & Proper Test) ، كذلك تم إصدار لائحة تنظيم عمل مؤسسات الاستثمار المالي والمؤسسات المالية للإجارة للعام ٢٠٠٤ م ، كما وُضع مقترح لأسس وضوابط تنظيم عمل أجهزة الصرّاف الآلي ، بالإضافة إلي استمرار العمل بربط المصارف بشبكة الكترونية بجانب الشبكة الداخلية . وفي إطار التحضير لتطبيق معايير لجنة بازل الثانية تم تكوين وحدة المعلومات بالمصارف لتكون نواة لإدارة المخاطر. وفي سبيل تحسين جودة الأصول في المصارف تم تخفيض نسبة التعثر إلي ٨,٩% في ديسمبر ٢٠٠٤ مقارنة ب ١١,٤% في ديسمبر ٢٠٠٣ م .

٢ - برنامج إعادة هيكلة المصارف:

بدأ العمل في تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في عام ٢٠٠٠م بهدف خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات ملاءة مالية تُؤهلها لمجابهة تداعيات المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي. ويتكون البرنامج من عدة محاور رئيسية ، أهمها: الدمج المصرفي، رفع الحد الأدنى لرأس المال للبنوك التجارية والبنوك المتخصصة وفروع البنوك الأجنبية وتخفيض الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي. استمر العمل في تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠٠٤ ، حيث نجحت معظم المصارف في رفع رؤوس أموالها إلى الحد المستهدف (٣ مليار دينار سوداني)، كما تم رفع الحد الأدنى المستهدف إلى ٦ مليار دينار سوداني .

٣ - أدوات إدارة السيولة: -

لتطوير أدوات إدارة السيولة تم استحداث شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) في الربع الأخير من عام ١٩٩٨ وذلك لتخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، واستقرار سعر الصرف وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلاً من الاستدانة من الجهاز المصرفي، ومؤخراً تم خلال عام ٢٠٠٣م استحداث شهادات الاستثمار الحكومية، (تفاصيل أوفى في الفصل السادس).

في إطار التطوير المستمر لقدرة البنك المركزي في إدارة السيولة في الاقتصاد وتحسين فاعلية السياسة النقدية وللموائمة بينها وبين السياسات المالية، تم تكوين وحدة العمليات النقدية ببنك السودان . باشرت الوحدة أعمالها منذ أغسطس ٢٠٠٣م وذلك للقيام بعمليات الإنذار المبكر تفادياً لأي انفلات نقدي من شأنه هزيمة أهداف السياسات الاقتصادية الكلية. حدد قرار تكوين الوحدة مهامها واختصاصاتها في الآتي:

- ١- متابعة الموقف اليومي للسيولة في الاقتصاد وفقاً لموجهات السياسة النقدية وأهدافها.
- ٢- متابعة تنفيذ عمليات السوق المفتوحة التي من شأنها تصحيح المسار النقدي ، و إصدار التوجيهات اليومية إلي الإدارات المعنية الملزمة بالتنفيذ الفوري لتلك التوجيهات.
- ٣- إعداد تقارير يومية ، إسبوعية ، شهرية ، ربع سنوية و سنوية عن الأداء النقدي.
- ٤- التنبؤ عن الأداء النقدي لفترات قادمة (إسبوعي ، شهري، ربع سنوي).

استمرت الوحدة تتابع أعمالها طوال عام ٢٠٠٤م وساهمت كثيراً في متابعة الأداء النقدي وإدارة السيولة للوصول لأهداف الاقتصاد الكلي.

٤ - تمويل البنوك والمؤسسات الحكومية :

من الوظائف الرئيسية لبنك السودان القيام بدور المقرض الأخير وذلك بمساعدة المصارف في معالجة أزمات السيولة المؤقتة وسد الفجوة التمويلية للقطاعات الاقتصادية الهامة . تم تسليف الحكومة مبلغ ٨ مليار دينار تم سدادها في يوليو ٢٠٠٤ ، كما تم منح عدد من المصارف تمويل عاجز سيولي تم استرداده بالكامل^١.

استحدثت شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) في عام ١٩٩٨ كإحدى أدوات إدارة السيولة وتم سحبها بيعاً و شراءً للبنوك التجارية و المؤسسات المالية من التداول وتمت تصفيتهما و استرداد مساهمة بنك السودان ووزارة المالية في رؤوس أموال البنوك التجارية المكونة لهذه الشهادات في نوفمبر ٢٠٠٤م وذلك لانخفاض فعاليتها في إدارة السيولة بالإضافة إلى انخفاض قيمة المكوّن لهذه الشهادات.

^١/ راجع منشور الإدارة العامة للإصدار والتمويل رقم (٢٠٠٣/١)

بلغ إجمالي التمويل الاستثماري المقدم للمصارف والتمويل الممنوح لمؤسسات القطاع العام من بنك السودان كما في ٢٠٠٤/١٢/٣١ م مبلغ ١٩,٣٥٦ و ٤,٧٤٤,٦ مليون دينار على التوالي.

٥ - سوق النقد الأجنبي : -

تمشياً مع سياسة التحرير في سوق النقد الأجنبي و تفعيله وتوحيده وفي إطار سعي بنك السودان للوصول إلى سعر صرف مرن وحقيقي للدينار السوداني تم إجراء بعض التعديلات في سياسة النقد الأجنبي على النحو التالي :-

أ- تم التنازل للبنوك التجارية عن بعض المتحصلات غير المنظورة التي كان يتم شراؤها لصالح بنك السودان ، وذلك لزيادة موارد غرف البنوك من النقد الأجنبي ، مثال لذلك تحويل مستحقات المقاولين المحليين المدفوعة من الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول والتي كان يتم تحصيلها بواسطة بنك السودان للبنوك التجارية والسماح لهم باستخدامها في الاستيراد السلعي، مرتبات الأجانب ، نثرات السفر ، البيع للبنوك و الصرافات ، وأي استخدامات أخرى يوافق عليها بنك السودان .

ب- تم السماح للبنوك وشركات الصرافة بالبيع لشركات الملاحه لتغطية التزاماتها الخارجية بالنقد الأجنبي لدفع إيجار السفن بعد إبراز عقد الإيجار وذلك توسيعاً لاستخدامات موارد غرف التعامل بالنقد الأجنبي بغرض الوصول إلى سعر صرف أكثر مرونة وللحد من التقلبات العابرة في سعر الصرف .

ج- تم توجيه المصارف بالاستجابة لاحتياجات عملائها من النقد الأجنبي لكافة الاستخدامات المسموح بمقابلتها من موارد غرف النقد الأجنبي سواء من مواردها أو بالشراء من بنك السودان. وسيقوم بنك السودان بتوفير تلك الموارد شريطة أن يتم البيع للعملاء والجمهور بنفس السعر الذي تم به الشراء من بنك السودان.

د- تم تعديل النطاق الذي يتحرك حوله السعر التأشيرى ليصبح ٢,٥% بدلاً عن ٢%.

هـ- تقرر أن يكون السعر التأشيرى منفصلاً عن سعر بنك السودان على أن يقوم البنك بتحديد سعره باعتباره أحد المتعاملين في سوق النقد الأجنبي.

و- وضع العديد من السياسات الناجحة لبناء قدر مناسب من الإحتياطيات القومية لبنك السودان حتى بلغت ما يعادل الحد الذي يغطي واردات ٤,٧ شهراً.

ز- لتنظيم العائد من استثمار الاحتياطات الرسمية لبنك السودان ، صدر القرار الإداري رقم ٢٠٠٤/٢ بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٩ بإنشاء وحدة لإدارة واستثمار الاحتياطات الرسمية، ومارست أعمالها منذ نوفمبر ٢٠٠٤ م.

٦ - التقنية المصرفية : -

هدفت السياسة المصرفية في عام ٢٠٠٤م إلى إنشاء النظام القومي للمدفوعات مواصلة إنشاء البنية التحتية للتقنية المصرفية ، تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية، والنظم الخاصة بالبنك المركزي ، وفي هذا تم تحقيق الآتي :-

- أ- البدء في تنفيذ مشروع المقاصة الإلكترونية للشيكات استناداً على تقنية تبادل الصور والبيانات إلكترونياً . يتوقع أن يكتمل المشروع في النصف الثاني من العام ٢٠٠٦ م في ولاية الخرطوم ومن ثمَّ يعمم على الولايات الأخرى .
- ب- البدء في تنفيذ مشروع الشبكة القومية للصرافات الآلية ونقاط البيع وذلك باستخدام البطاقات المصرفية البلاستيكية في الصرف النقدي من الصرافات الآلية والدفع في المحلات التجارية ، ويتوقع أن يبدأ تشغيل المشروع في النصف الثاني من العام ٢٠٠٥ م .
- ج- مواصلة ربط فروع المصارف بشبكة المعلومات المصرفية حيث وصل عدد الفروع المربوطة مائتين وواحد وثمانين فرعاً لثمانية عشر مصرفاً بمختلف المدن ونسبة تغطية بلغت ٥٣٪ من فروع المصارف العاملة بالبلاد.
- د- تم استكمال البنيات التحتية التقنية برئاسة بنك السودان بتشغيل مركز المعلومات وشبكة الحاسوب . بدأ البنك في تطبيق نظامه المصرفي الجديد ويتوقع أن يكتمل بنهاية العام ٢٠٠٥ م .

٧ - الهيئة العليا للرقابة الشرعية على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية : -

أصدرت الهيئة خلال العام ٢٠٠٤م عدة فتاوى وقرارات يمكن إيجازها في الآتي :-

- ١- نظام إسلامي للكمبيالات.
- ٢- شراء الأصل وإجارته للبائع.
- ٣- صكوك السلم
- ٤- اتفاقية خط تمويل الصادرات السعودية.
- ٥- المادة (٥) من مشروع قانون الشركات لعام ٢٠٠٤م عن المسؤولية المحدودة.

٦- سداد المسلم فيه بمراجعة من المسلم .

٧- لائحة تنظيم عمل المؤسسات المالية للإجارة لعام ٢٠٠٤م.

كما ساهمت الهيئة في حل كثير من النزاعات بين بعض البنوك وعملائها ، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الشرعية لإدارات بنك السودان المختلفة في إطار من التنسيق والتعاون. وفي مجال التأهيل والتدريب شاركة الهيئة في إقامة العديد من المحاضرات والسمنارات والندوات والاجتماعات الداخلية والخارجية ، كما تم إعداد العديد من الدراسات والبحوث .

(ب) السياسة النقدية والتمويلية لعام ٢٠٠٤م : -

تضمنت السياسة النقدية والتمويلية لعام ٢٠٠٤م العديد من الموجهات ، أهمها :

- ١- يحدد كل مصرف القدر المناسب من السيولة الداخلية نقداً في جميع فروعها لمقابلة سحبيات العملاء اليومية مع استصحاب الحد الأدنى الذي كان معمولاً به (١٠٪ من جملة الودائع) كمؤشر.
- ٢- أن يحتفظ كل مصرف باحتياطي نقدي قانوني بالعملة المحلية والأجنبية بنسبة لا تقل عن ١٢٪ من الودائع المحددة (تم تعديله إلى ١٤٪ في يونيو ٢٠٠٤م).
- ٣- تطبيق هامش مراجعة بنسبة ١٠٪ في العام كمؤشر.
- ٤- على المصارف توجيه نسبة لا تقل عن ١٠٪ من إجمالي التمويل المصرفي لتمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين.

وبالنسبة للأداء الفعلي للسياسة النقدية خلال العام ٢٠٠٤م ، فقد سجل نمو عرض النقود ٣٠,٨٪ بينما بلغت نسبة التضخم ٨,٥٪، وحقق الناتج الإجمالي المحلي معدل نمو قدره ٧,٢٪.